الفصل الثاني عشر

علاقات إسرائيل مع قطر في فترة عدم استقرار مسيرة السلام

obeikandl.com

obeikandl.com

كان مؤتمر دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الذي عقد في شهر نوفمبر ١٩٩٧، علامة فاصلة تدل على نهاية فصل مهم في جهود دفع العلاقات بين إسرائيل والعالم العربي. وكان الأمل في ذروة هذا الفصل أن تسفر اللقاءات الإقليمية الكثيرة، التي عقدت منذ التوقيع على اتفاقات أوسلو والعلاقات التي نشأت بين إسرائيل وعدد من الدول العربية – بما في ذلك فتح مكتب التمثيل الدبلوماسي الإسرائيلي في الدوحة – عن إنشاء بنية تحتية سياسية واقتصادية لبناء واقع مختلف في الشرق الأوسط. وكان واضحا بعد مؤتمر الدوحة أننا على وشك الدخول في مرحلة عاصفة، ستؤثر على العلاقات بين إسرائيل وقطر. وبالفعل، حتى نهاية خدمتي في قطر، في صيف ١٩٩٩، بدا استمرار الأمر كالسفر بواسطة القطار الجبلي في ساحة المغامرات الشرق أوسطية، الذي يصعد مساره ويهبط وفقا لتطورات عملية السلام بين إسرائيل والفلسطينيين.

أحاطت الكثير من الشكوك بقدرة إسرائيل على الاندماج في الشرق الأوسط، في أحيان كثيرة منذ إقامة دولة إسرائيل. وفي كتابه «آخر الإسرائيليين» ينقل «ديفيد أوحانا» عن الصحفي الكبير أنيس منصور كلماته القاسية في نهاية الثمانينات من القرن العشرين، بعد سنوات قليلة من توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل: «إن ميل اليهود إلى الاختلاف والانغلاق على أنفسهم هو ما سيجعل إسرائيل مجرد جيتو في الشرق الأوسط.. فلن تحقق إسرائيل سلاما حقيقيا مع جيرانها طالما ظلت معزولة ومنعزلة ومنغلقة». وقد بعثت العلاقات التي بدأت في النشوء مع بعض الدول العربية، بعد بضع سنوات من قول هذه الكلمات، برسالة إلى الجميع بشأن اهتمام إسرائيل وأجزاء من العالم العربي، بالتغلب على اعتبار إسرائيل غرسا غريبا في المنطقة. ولكن بمرور بضع سنوات، عاد الشك ليؤكد مجددا على أن الوميض الذي

بدا مبكرا كان مجرد أوهام مؤقتة، وليست ظاهرة واسعة أو عميقة بالشكل الكافي الذي يجعلها تؤثر بشكل كبير على صورة إسرائيل وعلاقاتها مع العالم العربي ودفع عملية السلام.

واتخذت العلاقات مع قطر، والتي كانت من أبرز ثمار جهود التطبيع بين إسرائيل والدول العربية، منحنى الهبوط منذ انتهاء مؤتمر الدوحة. وفور إقلاع آخر المشاركين الإسرائيليين في المؤتمر من مطار الإمارة تغيرت الأجواء بسرعة شديدة، وتحولت جهود قطر إلى رأب الصدع الذي أصاب علاقاتها مع جيرانها. وكانت أولى التحركات بهذا الاتجاه في بداية شهر ديسمبر ١٩٩٧، في قمة منظمة المؤتمر الإسلامي (OIC) التي عقدت في طهران، في ضيافة الرئيس الإيراني آنذاك محمد خاتمي. فقد حقق الأمير القطري نجاحا مهما عندما حظي بدعم ترشيح قطر لاستضافة القمة التالية عام ٢٠٠٠. وجاء فوز قطر باستضافة القمة لينقل رسالة واضحة لكل من كان يشكك في قدرة قطر على العودة سريعا إلى الصفوف وأحضان الموقف الإقليمي العام. ولم يكن يقل عن ذلك أهمية، بالنسبة لأمير قطر، مدى السعادة التي أبداها سكان الإمارة عند استقبالهم لقرار منظمة المؤتمر الإسلامي بعقد القمة القادمة في الدوحة. فبعد فترة من شعور القطريين بالعزلة بسبب انفتاح قيادتهم على إسرائيل، رأوا بأعينهم كيف تعود بلادهم لتوحد صفوفها مع الدول العربية والإسلامية.

وبرز بوضوح تام التحول الذي طرأ على سياسة قطر من خلال تصريحات المسؤولين القطريين في تلك الأيام. فقد أكد المتحدث باسم وزارة الخارجية القطرية فواز آل عطية أن قطر تقف بشكل كامل خلف الفلسطينيين «وأنها تطالب إسرائيل بوضع حد للاستيطان وأن تعود بشكل جاد إلى مائدة المفاوضات». وكان عمه ،

عبد الرحمن بن حمد آل عطية – الذي شغل منصب نائب وزير الخارجية القطري – قد تحدث بلهجة متشددة مدعيا أن «القدس تتعرض لأهوال من جانب السلطات الإسرائيلية، التي تسعى إلى تغيير الطبيعة الديموجرافية والجغرافية للمدينة وتدنس أماكنها المقدسة». وبعد ذلك بوقت قصير حدث تدهور آخر في الأوضاع، بعد أن فشلت محاولات الموساد في اغتيال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس الفلسطينية خالد مشعل في العاصمة الأردنية عمان.

أدى التوتر المتزايد إلى ترجمة التصريحات العامة إلى قرارات فعلية وفورية. فقال وزير الخارجية القطري في مقابلة صحفية: إن النية الطيبة والأجواء المتفائلة كانت وراء قرار الأمير لإقامة علاقات مع إسرائيل، أما الآن وطالما أن عملية السلام وصلت إلى طريق مسدود بسبب إسرائيل، ولأن إسرائيل تتجاهل وجهة نظر الدول العربية، فإن قطر أوقفت تماما الإجراءات التي كانت اتخذتها لافتتاح مكتب تجاري قطري في إسرائيل، وخفضت من أنشطة المكتب التجاري الإسرائيلي في الدوحة».

وهكذا، باتت العلاقات الرسمية بين إسرائيل وقطر، والتي نشأت خلال إنضاج مسيرة السلام، معلقة على المحك. وفي شهر أبريل ١٩٩٨، في أعقاب لقاء وزير الخارجية القطري مع الرئيس السوري آنذاك حافظ الأسد في دمشق، نشرت الصحف بشكل بارز تحذيرا أصدره الوزير القطري من أن سياسة إسرائيل وجمود عملية السلام قد يؤديان إلى قطع تام للعلاقات معها وإغلاق مكتب تمثيل المصالح الإسرائيلية في الدوحة.

وكان لهذا التحذير بالطبع تأثير فعلي وفوري على حياتنا اليومية في الدوحة، وعلى قدرتنا على العمل بصورة طبيعية كمسؤولين إسرائيليين نمثل إسرائيل. وخشيت من التغير المفاجئ في طريقة تعامل المحيطين بنا، عندما تمت دعوتي، أنا

وزوجتي، مع دبلوماسيين ورجال أعمال من دول مختلفة إلى عشاء في منزل رئيس تحرير صحيفة «بنينسولا» القطرية والصادرة باللغة الإنجليزية. كان ذلك مساء يوم بشرت فيه العناوين الرئيسية بوسائل الإعلام المحلية عن احتمال أن يكون مكتب التمثيل الإسرائيلي في الدوحة باتت أيامه معدودة. ولدواعي الأدب والذوق لم يذكر لنا أي أحد بوضوح أن هذا العشاء قد يكون العشاء الجماعي الأخير لنا في الدوحة. ولكن سادت أجواء تشي بوضوح بأن الحفل عبارة عن حفل وداع لنا، فعندما كنا في طريقنا لمغادرة الحفل، وبينما كنا واقفين عند الباب، أعرب صاحب المنزل عن أمله بأن «تسنح الفرصة لنا للقاء مجددا، رغم مانشيتات الصحف».

وقد أضرت تصريحات الوزير القطري طبعا بجهودنا لدفع العلاقات مع قطر، لأن الخوف من تدهور العلاقات يجعل الناس يفكرون مرتين قبل توطيدها: كيف سيبدون في نظر الآخرين؟ وكيف سيبدون أمام أنفسهم؟ وممثلو الدولة التي يقيمون معها اتصالات اليوم هل يجدون أنفسهم مطالبين بمغادرة المدينة في صباح اليوم التالي؟. حتى الأصدقاء الحقيقيين والأشخاص الذين ابدوا انفتاحا ورغبة لدفع العلاقات (مع إسرائيل) في مجالات الأعمال والتجارة، بعثوا إلينا – عبر المماطلات والاعتذارات – برسالة مفادها أنهم مضطرون لتأجيل السير قدما في توطيد علاقاتهم مع مسؤولين وجهات إسرائيلية إلى أوقات أخرى تتوافر فيها أجواء أفضل من الآن. وفي الغرف المغلقة واصل بعضهم إبداء الاهتمام بإقامة علاقات مع إسرائيل، ولكنهم كانوا يخافون من الاعتراف بذلك علنا، وسعوا إلى التواري عن الأنظار، في ضوء الضغوط التي تعرضوا لها، ورغبتهم في الحفاظ على علاقاتهم بالدول العربية. وكان من الشواهد على هذا الوضع، رفض طلب ٣ أطباء إسرائيليين طلبوا عرض بحث لهم في مؤتمر طبي عقد في قطر في ذلك العام.

كان الخطر يكمن في أنه إذا كان الحديث يجري عن أزمة مؤقتة، فإن ما تكشف لاحقا هو أن الحديث يجري عن احتمال قطع العلاقات كنبوءة تتحقق فعلا. ويمكن الوقوف عند أحد الشواهد البارزة على ذلك عندما خشيت فنادق رئيسية في الدوحة أن تؤجر لنا قاعاتها لإقامة حفل استقبال فيها بمناسبة العيد الخمسين لإقامة إسرائيل. ونتيجة لذلك اضطررنا إلى تنظيم الحفل في خيمة بدوية أقيمت خصيصا لهذا الغرض في فناء المنزل الذي تم تخصيصه لنا في قطر. وكان هناك مظهر آخر يدل على ذلك، استطعنا إدراكه في حفل الاستقبال نفسه، والذي شارك فيه أكثر من ١٠٠ سفير أجنبي ودبلوماسي ورجل أعمال، بينما حضر مسؤول وحيد غير رفيع المستوى، هو رئيس قسم المراسم بوزارة الخارجية القطرية، لتمثيل الحكومة القطرية. ولم أتلق توضيحا رسميا لغياب بقية المسؤولين القطريين الرسميين، ولكن لم أجد صعوبة في العثور على توضيح جزئي في الصحف القطرية الصادرة باللغة العربية، والتي أشارت إلى أن هذا اليوم هو يوم النكبة العربية ١٩٤٨، وهو اللقب الذي يطلقه الفلسطينيون على أحداث العام الذي أقيمت فيه دولة إسرائيل، وخرج منها مئات الآلاف من اللاجئين العرب. وورد في السياق انه كلما احتفلت إسرائيل – عن طريق ممثليتها في الدوحة أيضا – ينبغي على الفلسطينيين والعالم العربي كله أن يحزنوا على المصيبة التي وقعت في يوم ولادة إسرائيل. ونشرت جريدة «الوطن» القطرية كاريكاتيرا يظهر الشعار الرسمي للاحتفال بالعيد الخمسين لإسرائيل إلى جانب وجه رجل عربي تنزل من عيونه دموع تتخذ شكل الرقم ٥٠. وكان ذلك وصفا تعبيريا لحالة الانقسام العميق القائم بين محاولة تعزيز اندماج إسرائيل في الشرق الأوسط، وبين الطريقة التي ينظر إليها بها سكان المنطقة. حقا إنه في حفل الاستقبال الذي أقيم بمناسبة يوم الاستقلال (الإسرائيلي) أكد كثير من الحاضرين ضرورة التنمية والتفاهم المشترك، وأملهم في أن تصبح العلاقات بين إسرائيل وقطر نموذجا للسلام، ولكن الانطباع السائد بين قطاعات كبيرة من الجماهير

في قطر والشرق الأوسط بصفة عامة أن الحديث يجري عن لعبة صغرية، تقف فيه مصالح إسرائيل في التطبيع مع الدول العربية في مواجهة تامة وبالتناقض تماما مع المصلحة الفلسطينية والعربية. وفي الأسابيع والأشهر التالية لذلك، أخذ الانقسام في الازدياد على خلفية اندلاع أعمال عنف في مايو ١٩٩٨، لقي خلالها عدد من الفلسطينيين مصرعهم بنيران جنود الجيش الإسرائيلي، ثم بدء البناء (الاستيطان) في هارحوماه بالقدس في نهاية شهر يوليو من نفس العام، الأمر الذي اعتبره العالم العربي برهانا حاسما على انسحاب إسرائيل من المسيرة السياسية مع الفلسطينيين.

في هذا الواقع الذي تشكل في تلك الظروف، زاد الضغط الذي مارسته الدول العربية الكبرى على الدول العربية الأصغر التي نسجت علاقات أولية مع إسرائيل. وكانت الدول الكبرى تفترض أن هامش المرونة والمناورة لتلك الدول الصغيرة يكون أصغر بكثير جدا من المتاح لدولة مثل مصر، التي تعد دولة مركزية في العالم العربي، ولذلك فان الضغط على الدول الصغيرة سوف يزيد من التصدعات في مسيرة التطبيع. وبالفعل، اتخذت عدد من الدول العربية قرارا بتجميد العلاقات مع إسرائيل، واتخذ البعض الآخر خطوات عملية، عبر إعلان انسحابها من الاتفاقات التي أبرمت مع إسرائيل في أجواء احتفالية وإعلامية كبيرة بعد اتصالات حثيثة ومتواصلة، في الفترة التي كانت العملية السياسية في أوج ازدهارها. وبرز بين ذلك كله قرار تونس بترحيل آخر دبلوماسييها من مكتب تمثيلها الدبلوماسي في إسرائيل، في يوليو ١٩٩٨، بينما أعلن مدير مكتب الاتصال المغربي في إسرائيل، في نهاية الشهر نفسه، عن «الخروج في إجازة». يضاف إلى ذلك أيضا القرار الذي اتخذته «لجنة القدس» المنبثقة عن الجامعة العربية، والتي اجتمعت في الدار البيضاء برئاسة العاهل المغربي الملك حسن الثاني، إذ دعت اللجنة الدول العربية إلى «إعادة النظر من جديد في علاقاتها مع إسرائيل». وجاء تتابع هذه الأحداث ليشكل كرة من الثلج، ولم تخطئ

صحيفة معاريف حين بشرت قرائها بأن ثمة خوف في القدس من أن «المغرب وتونس وسلطنة عمان وقطر تعتزم قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل».

وكان واضحا انه إذا لم يحدث أي تحول ايجابي في مسيرة السلام، فإن من المحتمل أن أغلب دول «الصف الثاني» في العالم العربي سوف تتعلق مكاتب التمثيل الدبلوماسي الإسرائيلي الموجودة لديها. وفي نفس الوقت حدث تصعيد آخر في نبرة التصريحات المتعلقة بوجود مكتب التمثيل الدبلوماسي الإسرائيلي في الدوحة. وكان وزير الخارجية القطري هو الذي عاد مجددا ليزيد من نبرته في الحديث عن هذا الموضوع. ففي مقابلة لصحيفة «الحياة» اللندنية العربية واسعة الانتشار، في أكتوبر ١٩٩٨، قال الوزير القطري إن: العلاقات مع إسرائيل تم تجميدها»، وأضاف أن قطر ستواصل علاقاتها مع إسرائيل فقط إذا حدث تقدم في عملية السلام، ولكن إذا حدث إبطاء في المسيرة السياسية، سوف تبطئ قطر أيضا بنفس القدر في علاقاتها مع إسرائيل. وفي مقابلة لقناة «الجزيرة» القطرية، بعد شهرين من ذلك، زاد وزير الخارجية القطري من حدة لهجة الرسالة التي أعلنها، إذ قال: «إذا انهارت عملية السلام ستضطر قطر إلى إعادة فحص موقفها من جديد فيما يتعلق بمكتب تمثيل المصالح الإسرائيلية في الدوحة».

ومع ذلك، شهدت تلك الفترة أيضا تطورا أعاد بث الأمل بشأن إمكانية العلاقات بين إسرائيل وقطر إلى مسارها. ولوهلة، عندما نقلت شاشات التليفزيون بثا مباشرا لحفل في البيت الأبيض، ظهر فيه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، ورئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، والرئيس الأمريكي بيل كلينتون، وهم يوقعون على اتفاق «واي بلانتيشين»، وبدا أن ثمة تحول ايجابي قد حدث بالفعل. وأشار المتحدث باسم وزارة الخارجية القطرية علي الكواري إلى أن الحديث يجري عن خطوة مهمة على الطريق الصحيح، وأعرب عن أمله في إعادة بعث الحياة من جديد في عملية السلام بكل مساراتها. ولكن نبض القلب الايجابي هذا لم يدم طويلا، فسرعان

ما تم صب الماء البارد عليه من خلال الشكوك العميقة التي سادت في أوساط الرأي العام بالمنطقة في تلك الفترة. وكانت الانتقادات الموجهة إلى «اتفاق واي» تتركز في التأكيد على أن الحديث يجري في الغالب عن «خضوع فلسطيني» نابع من اليأس وانعدام الحيلة، وجاء عدم تنفيذ الاتفاق فعليا والشعور بأن الأمر سيمنع حدوث أي تطور في عملية السلام في المستقبل المنظور، ليزيد أكثر في الفترة التالية لذلك من نشاط العناصر المعارضة لعملية التطبيع بين إسرائيل والعالم العربي.

وساد الجو العام رياح خلفية من التصريحات المتطرفة المعارضة لوجود إسرائيل في المنطقة. وكان من بين الأمثلة المميزة لذلك مقال للدكتور عبد الله فهد النفيسي، وهو أكاديمي قطري، نشر في صحيفة «الراية» القطرية، بمناسبة قمة دول التعاون الخليجي في أبو ظبي، في ديسمبر ١٩٩٨، تحت عنوان «الصهاينة في دول الخليج». وبدأ المقال بنبرة موضوعية، أشار فيه إلى أن «الكيان الصهيوني» له مكاتب اقتصادية في مسقط والدوحة، هدفها إقامة علاقات تجارية متبادلة. وتأسست هذه المكاتب في فترة حدوث تقدم في عملية السلام، خلال السنوات ١٩٩٣ - ١٩٩٦، من خلال رغبة سلطنة عمان وقطر في دعم عملية السلام. ولكن، بحسب المقال، «انسحب الكيان الصهيوني من عملية السلام وعمل بصورة متناقضة لروح ومضمون الاتفاقيات التي وقع عليها مع الفلسطينيين». ودعا الدكتور النفيسي السلطات في سلطنة عمان وقطر إلى تغيير موقفهما من وجود هذه المكاتب على أراضيهما للأسباب التالية: «أولا، في ضوء انتكاسة عملية السلام بسبب الإجراءات الإسرائيلية. ثانيا، من أجل الحفاظ على وحدة الصف وموقف دول الخليج العربي في ضوء حقيقة أن السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة والبحرين رفضت فتح مكاتب مشابهة على أراضيها. ثالثا، من باب الاستجابة لنداء الدول العربية الأخرى – والتي تضم سوريا ولبنان ومصر والسودان واليمن والسلطة الفلسطينية – التي حذرت من التغغل الصهيوني في الخليج. رابعا، من أجل

المشاركة في الضغط على حكومة الليكود». ومع نهاية المقال خرج الكاتب عن الخط الرفيع الذي يفصل بين التعبير عن رأي سياسي والتحريض الصارخ على إسرائيل، حين يؤكد أن «على دول الخليج أن تعلم أن الصهاينة مثل الكولسترول، الذي يتسلل في الشرايين حتى يسبب الموت المفاجئ»، بل إنه أعرب عن أمله بأنه «بمشيئة الله هناك مفر من الموت المفاجئ ومن الكولسترول الصهيوني».

لم يكن من الممكن تجاهل هذا المقال كتعبير عن موقف قلة متطرفة. وكانت هناك مقالات مشابهة، نشرتها الصحف القطرية في تلك الأيام، وصفت وجود إسرائيل بأنه «خطر على المنطقة»، ووجدت آذانا صاغية لدى الكثير من القراء. ولم يكن ذلك أيضا خطا تحريريا لهذه الصحيفة أو تلك، وإنما كان مجاراة للمزاج العام الذي بدأ يتعزز في كل أنحاء المجتمع المحلي، كنتيجة للتأثير العميق الذي أحدثته القطرات المتواصلة التي لم تتوقف أبدا للرسائل المعادية للإسرائيليين على مر عشرات السنين، والتي تركت بقعة على صورة إسرائيل لن تمحى آثارها بسرعة. ومن الصعب فهم كيف أن دولة مثل قطر، طورت علاقاتها مع إسرائيل من أجل المساهمة في دفع عملية السلام، تسمح باستمرار نشر مقالات من هذه النوعية، التي تتناقض مع ساستها الرسمية. والإجابة الوحيدة التي نجحت في العثور عليها ردا على هذا السؤال هو أنه على الرغم من إشراف السلطات على وسائل الإعلام، كان هناك حرية واسعة في تناول موضوعات معينة. وبالنسبة لإسرائيل، كانت هذه الحرية نابعة من الرغبة في إتاحة صمام لتنفيس الضغوط عن تلك الجماهير العريضة التي كانت تعارض أي حراك للتطبيع بين قطر وإسرائيل.

في هذه الأجواء المتوترة، لم يكن عجيبا أن تثار ضجة كبيرة حول قضية تتعلق بموقع مكاتب الممثلية الإسرائيلية في الدوحة، والتي ألقت بغيومها على سماء العلاقات بين إسرائيل وقطر على مدار شهور طويلة. فكما رويت قبل ذلك، بدأت الممثلية الإسرائيلية عملها في ربيع ١٩٩٦ في فندق «شيراتون الدوحة»، وبدأنا على

الفور، تقريبا، في البحث عن مقار دائمة في المدينة. ولم يكن ذلك مهمة سهلة أبدا، بسبب خوف الكثيرين من أصحاب المباني والمنازل على تأجير عقاراتهم كي تستخدم كمقار للممثلية إسرائيل. وفقط بعد جهود مضنية، استمرت حتى مارس ١٩٩٧، تم العثور على المبنى المناسب في أحد الأحياء الرئيسية بالدوحة، وحصلنا على موافقة إدارة المراسم بوزارة الخارجية القطرية على استئجاره، مما أتاح لنا تدشين الممثلية بصورة رسمية على هامش المؤتمر الاقتصادي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الذي عقد لاحقا في الدوحة، قرب نهاية العام نفسه. وكان الانتقال من الفندق إلى مقر دائم، في حي رئيسي بالمدينة، يساعدنا على أداء المهام الكثيرة الملقاة على عاتق الممثلية من جهة، ويبعث برسالة بشأن دوام الممثلية الإسرائيلية نفسها من ناحية أخرى.

ومع مزيد من الأسف، لم يدم شعور الدوام هذا طويلا، فقد أدت خلافات تجارية، وصلت إلى حد الصراع القضائي في المحاكم، بين موطنين قطريين اثنين كانا متشاركين في تأجير المبنى (الذي يقع فيه مقر الممثلية الإسرائيلية)، حيث تعرض الاثنان لضغوط اجتماعية أدت إلى رغبة صاحب المنزل في أن يظهر على الملأ أنه لا يريد أن يستخدم بيته كمقر للممثلية الإسرائيلية. وانتقلت القضية إلى ساحات المحاكم القطرية، والتي أصدرت حكمها في ربيع ١٩٩٩، بعد مناقشات طويلة، لصالح صاحب المنزل، وحكمت بإخلاء المبنى الذي تم تأجيره للممثلية الإسرائيلية. وتم استغلال هذا الحكم على أيدي العناصر المعارضة للعلاقات بين قطر وإسرائيل، والتي هنأت صاحب المنزل علانية على «معارضته للوجود الإسرائيلي»، وفقا لكلام محامي صاحب المنزل، الذي ادعى في مقابلة مع صحيفة «بنينسولا» القطرية أن الحكم يتسق مع وجهة نظر الشعب القطري «الرافض لفكرة التطبيع مع الصهاينة». ومن أجل جانب ما يؤكد معارضة الشعب القطري للتطبيع، تمت الإشارة إلى إجراء استطلاع للرأي، كشف عن أن ٨٠٪ من سكان الإمارة يعارضون أي وجود إسرائيلي. بل كان هناك من بين الصحف

القطرية من نظرت بعين المساواة إلى كل من الوجود الإسرائيلي في فيلا بوسط العاصمة القطرية والمستوطنات الإسرائيلية الموجودة في أراضي الضفة الغربية، عبر ربط الحالتين بجمود عملية السلام بين إسرائيل والدول العربية. وكان مدهشا الجدل بشأن كيفية تحول مشكلة عقارية هامشية إلى راية رفعها المعارضون لوجود الممثلية الإسرائيلية في الدوحة. وتحولت الممثلية الإسرائيلية في عيون وسائل الإعلام إلى مصدر إلهام لتحريض الجماهير ضد العلاقات بين إسرائيل وقطر.

وتزامنت هذه الضغوط الداخلية، التي أخذت في التزايد، مع حفنة الضغوط الكثيفة التي تعرضت لها قطر من الخارج من أجل دفعها لإغلاق الممثلية الإسرائيلية الموجودة على أرضها. وكان هناك خطر حقيقي من أنه لا توجد أمام الإمارة الصغيرة أي خيار سوى الإذعان للضغوط. فقد كان القطار الجبلي (التليفريك) للعلاقات بين قطر وإسرائيل، قد وصل إلى مفترق طرق معقد على نحو خاص، والآمال الكبرى، التي كانت معلقة به في بداية الطريق، امتزجت بمخاوف ثقيلة بشأن مستقبل العلاقات بين الدولتين. وأضيف إلى السحابة الثقيلة التي شكلها عدم الاطمئنان، بسبب توقف عملية السلام الإسرائيلية العربية، اقتراب انتخابات الكنيست ورئاسة الحكومة في إسرائيل، والتي تقرر إجراؤها في شهر مايو ١٩٩٩. فقد أدى اقتراب هذه الانتخابات إلى تمسك دول المنطقة بموقف الانتظار، لمعرفة ما ستسفر عنه هذه الانتخابات. ولم تكن هذه هي المرة الأولى، ويمكن القول إنها لم تكن الأخيرة، تطلعت العيون صوب الديمقراطية الوحيدة في المنطقة، على أمل أن يؤدي صوت الناخب الإسرائيلي إلى إنقاذ عجلة السلام المتعثرة. فبينما حافظ المؤيدون للمحادثات على صمتهم، سارع المعارضون لسياسة قطر المنفردة، فيما يتعلق بالعلاقات مع إسرائيل، إلى رفع أصواتهم عاليا. وكان بوسعنا أن نأمل فعلا أن تعود عملية السلام وتتقدم إلى الأمام، ولكن السهولة

الشديدة التي انفرطت بها العلاقات، والتي يحتاج ترميمها ونسجها من جديد لعدة سنوات، دعمت صوت المشككين في جدوى هذه العلاقات في إسرائيل. الأمر الذي ساهم أيضا في زيادة جديدة لعلامات الاستفهام بشأن إمكانية الحفاظ على الوجود الحالي لإسرائيل في إمارة عربية تقع في قلب الخليج العربي.

في نهاية الأمر، وفي ربيع العام ١٩٩٩ نفسه، اختارت قطر ألا تغلق مكتب الممثلية الإسرائيلية في الدوحة. وبعد أيام قليلة من صدور حكم المحكمة القطرية، عادت الممثلية الإسرائيلية إلى الفندق، وبمرور أقل من شهر تقريبا عثرنا على مقر دائم جديد في وسط المدينة. وتطلب اتخاذ هذا القرار من قطر، في السنوات التالية بعد ذلك، قدرة على المناورة لا يمكن الاستهانة بها في مواجهة بقية الدول العربية والإسلامية، التي واصلت الضغط عليها لدفعها إلى قطع العلاقات مع إسرائيل. وفي المقابل واصلت قطر على التأكيد على توطيد علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية، التي منحتها فرصة لمواصلة العلاقات مع إسرائيل، وإن كان ذلك في نطاق ضيق ومحدود. وكانت هذه الفرصة هي العامل الأساسي الذي أتاح الحفاظ على بريق من التفاؤل بشأن تلك العلاقات، حتى في أصعب الأوقات. ومن ذلك على سبيل المثال، أنه بعد أيام قليلة من صدور الصحفي في إسرائيل وقطر وعناوينها الرئيسية تبشر بأن «قطر تهدد بإغلاق الممثلية الإسرائيلية في الدوحة»، حرص وزير الخارجية القطري على تحقيق توازن في الصورة، خلال زيارته إلى الولايات المتحدة الأمريكية، حين قال : إن السلام في الشرق الأوسط هو خيار استراتيجي لقطر، من أجل الدفاع عن المصالح العربية والدولية».

ووجدت قطر نفسها ثانية بين المطرقة والسندان، بين ضرورة إرضاء العالم العربي والطموحات الفلسطينية وبين رغبتها في الحفاظ على علاقاتها مع إسرائيل والثقة التي تلقتها من الولايات المتحدة الأمريكية بفضل هذه العلاقات. ولم يكن ذلك الوضع استثنائيا بالنسبة لقطر، على خلفية سياستها الخارجية المنفردة، والتي رفعت خلالها راية

الحفاظ على قنوات للحوار مع كل العناصر الموجودة بالمنطقة، بما في ذلك نظام آيات الله في إيران. ومع ذلك، كان ذلك الأمر يضيء الطريق بكل شدة في مواجهة أشد الصعاب التي تواجه دولة صغيرة ومكشوفة في قلب منطقة مليئة بالاضطرابات، سعت إلى أداء دور في الفعاليات السياسية الإقليمية، عن طريق دفع العلاقات مع إسرائيل.

في تلك الشهور المتوترة من عدم الاستقرار، وعلى الرغم من الواقع السياسي المعقد، كان مهما أن نوضح أن الممثلية الإسرائيلية في الدوحة ما زالت مفتوحة وتمارس نشاطها. ومن أجل ذلك كان استمراري – بمساعدة موظفي مكتب الممثلية نسيم بلومو ويعكوف ياتساكان – في وضع أسس العمل في الممثلية، وتدريب عناصرها البشرية المحلية وتطوير شبكة علاقاتها الخارجية على صعيد الحكومة القطرية والقطاع الخاص. وكانت لهذه الجهود نتائج حيوية فتحت صفحات من الحياة الجديدة في العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل وقطر ودول أخرى في الخليج العربي.

في ذلك السياق، في نوفمبر ١٩٩٨، بعد وقت قصير من التوقيع على «اتفاق واي بلانتيشين» مع الفلسطينيين، قامت قطر بدعوة إسرائيل للمشاركة في معرضها التجاري Milipol Qatar للأجهزة والمعدات التأمينية والدفاعية والأمنية. وكانت هذه الدعوة نتيجة المشاركة الناجحة لإسرائيل في معرض Milipol الأول الذي أقيم بالدوحة في عام ١٩٩٦. وترأس الوفد الإسرائيلي مارك سوفير، رئيس شعبة اقتصاد الشرق الأوسط بوزارة الخارجية الإسرائيلية، ورافقه مسؤولون وممثلون لكل من وزارة الدفاع الإسرائيلية ومعهد إسرائيل للتصدير والتعاون الدولي واتحاد المكاتب التجارية، و١٠ شركات إسرائيلية، من بينها: الصناعات الجوية الإسرائيلية وشركات الأجهزة الالكترونية والتكنولوجية المتقدمة. وفي هذه المرة لم أيضا لم تتوار أصوات المعارضين لوجود إسرائيل. فكان هناك من عارض مشاركة «ممثلي حكومة نتنياهو المعادية للفلسطينيين واللبنانيين»، وتساءل مندهشا: «لماذا نسمح لإسرائيل بأن ترفع

علمها إلى جوار علم قطر؟!». ولكن كالعادة، حظي المشاركون الإسرائيليون باستقبال حار وودود. وكانت لحظة الذروة عندما قام ولي عهد قطر – ابن الأمير – بزيارة الجناح الإسرائيلي في المعرض، يرافقه رئيس الحكومة القطرية وعشرات من قادة الجيش والشرطة المحلية، مرتدين ملابسهم الناصعة. وكان مشهد أعضاء الوفد الإسرائيلي، الذين اخذوا يجيبون على أسئلة ولي عهد قطر بشأن المنتجات الإسرائيلية المعروضة في جناحهم، والذي كان علم إسرائيل يرفرف فوقه إلى جوار إعلام دول عربية مشاركة في المعرض، قد زرع في نفسي إيمانا متجددا بأنه إذا توافرت فقط الظروف المناسبة سيكون بالإمكان إعادة قاطرة العلاقات بين الدول إلى طريقها الايجابي والصحيح.

كانت هناك أسباب أخرى بوسعها أن تعزز هذا الاعتقاد. فعلى الرغم من القرار القطري بتجميد العلاقات، استمرت اللقاءات على مستويات سياسية رفيعة، واستمر إسرائيليون في زيارة قطر. كما أقيمت محاولات عدة لتنفيذ صفقات مشتركة – في مجالات الاتصالات والبتروكيماويات والزراعة، وحظي الأمر باعتراف الصحافة القطرية، كما في العنوان الرئيسي لصحيفة «بنينسولا»، التي أكدت أن «العلاقات التجارية بين قطر وإسرائيل ما زالت حية». وسمحت الحكومة القطرية باتخاذ خطوات صغيرة إضافية إلى الأمام في مجالات أخرى، على الرغم من استمرار الانتقادات الموجهة لسياسة إسرائيل في العالم العربي بكل شدة. فعلى سبيل المثال قررت قطر السماح لرياضيين إسرائيليين بالمشاركة في مسابقات وبطولات دولية أقيمت في الدوحة، فتمت دعوة منتخب شباب إسرائيل بكرة اليد للمشاركة في بطولة العالم، التي أقيمت بالعاصمة القطرية في شهر أغسطس ١٩٩٩. ورافق هذه الدعوة أيضا موجة من الانتقادات المعتادة من جانب معارضي التطبيع، ولكن رئيس اللجنة المنظمة للبطولة، وهو ابن الأسرة الحاكمة خالد بن علي آل ثاني، أعلن في تصريح له عن قدوم المنتخب الإسرائيلي قائلا: «سيتم استقبال الإسرائيليين في قطر بكل ترحاب».

دائما، وحتى في أصعب اللحظات من الناحيتين السياسية والعسكرية، كان هناك رجال دولة ورجال أعمال قطريين حافظوا على وجود علاقة وطيدة معنا، وفتحوا بيوتهم لنا، أو وفقا للتراث المحلي «فتحوا خيامهم لنا». وأهمية العلاقات الاجتماعية في العمل الدبلوماسي معروفة جيدا. فيتم استغلال عشاء أو غداء مشترك، حفل استقبال أو حفلات عائلية، باعتبارها فرصا للتعرف على أشخاص آخرين. ويمكن لمثل هذه العلاقات معهم أن تقتصر على المجال الاجتماعي، ولكن أحيانا يمكن الانتقال بهذه العلاقات إلى مجال العمل. وفي الظروف التي سادت في قطر كان لهذه العلاقات الاجتماعي أهمية مضاعفة بأضعاف كثيرة. أولا، لأنه في ضوء الخوف من إقامة علاقات رسمية مع إسرائيليين كان من السهل أكثر التعرف على أناس في دوائر غير ملزمة. ثانيا، لأن أسلوب الحياة اليومية في العاصمة القطرية كان هادئا جدا بوجه عام، وخيارات السهر والترويح في مدينة الدوحة كانت محدودة: فليس بها حفلات أوبرا تقريبا، ولا عروض موسيقية أو مسرحية على مستوى دولي، ودور السينما القليلة الموجودة هناك تعرض أفلاما تخضع للرقابة (أي ينالها مقص الرقيب بالحذف). ولذلك اختلط لديهم وقت الفراغ مع وقت العمل، مما ساعد على تعميق التعارف مع رجال الدولة والدبلوماسيين ورجال الأعمال وكذلك السكان الأجانب المقيمين في قطر. وظهرت هذه العلاقات التي نسجت بشكل غير رسمي كقاعدة للعلاقات القائمة بين الدول وشدت على أيادينا في أوقات صعبة أيضا.

وفي هذا السياق ما زلت أذكر على وجه خاص الاحتفال بعيد ميلاد زوجتي «أسينت» في يوليو ١٩٩٨، في أحد الأوقات الأشد توترا في العلاقات بين إسرائيل والعالم العربي. في تلك الأيام احتشدت كل القوى الدافعة باتجاه قطع العلاقات، وفضل كثيرون في قطر ألا يظهروا بصحبة إسرائيليين. وعلى الرغم من ذلك، لبى كثيرون دعوتنا لحضور حفل عيد الميلاد، الذي أقيم في قاعة مزينة في وسط منطقة مغلقة بالقرب من منزلنا في الدوحة. وكان من بين الضيوف عدد من الأصدقاء

القطريين، الذين حافظوا على وجود علاقة وطيدة معنا طوال فترة عملنا في الإمارة، إلى مواطنين ومواطنات من دول مختلفة جاءوا إلى قطر للعمل، ومن بينهم صديقات قريبات اكتسبتهن «أسينت» خلال فترة مكوثنا في الدوحة. وكان بعضهم يعمل في مجال النفط والغاز الطبيعي والفنادق وعالم الأعمال، وكان هناك أيضا أطباء ومحامون ومهندسون معماريون إيطاليون مشاهير، قاموا بتصميم أفخم القصور لأبناء الأسرة المالكة. وتجدر الإشارة بصفة خاصة إلى الحضور المؤثر لسفراء الدول الرئيسية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا واليابان وإيطاليا وألمانيا وبريطانيا وفرنسا.

كانت أجواء السعادة والتحرر وانشغل الجميع في الرقص على إيقاع الموسيقى. وعندما انخرط السفراء المحترمون في رقص التانجو تحطمت كل القيود الرسمية. ولم يكن بوسع العشرات من محادثات الإقناع الدبلوماسية أن تحقق الكثير كي يصبح الوجود الإسرائيلي والضئيل في الدوحة جزءا طبيعيا تقريبا من المجتمع الدولي الكبير الموجود في الدوحة. وكان هناك حدث واحد فقط نجح لوهلة في إثارة الشك مجددا في القلوب. فقد انفجرت فجأة إحدى البالونات الملونة التي كانت تزين جدران الغرفة، ومن شدة الانفجار توقف الجميع عن الرقص. ولجزء من الثانية، اكتست وجوه بعض الحضور بمشاعر الذعر، خوفا من أن يكون ما حدث هو انفجار إرهابي. وبالطبع، أدرك الجميع بسرعة أن الصوت ناتج عن انفجار بالون، وعادوا إلى الرقص بكل قوتهم. ولم يكن الأمر مثيرا لاهتمام الكثيرين في كل حفلة أخرى كانت تقام في بيت دبلوماسي من دولة أخرى. ولكن في حفل عيد الميلاد هذا، على خلفية الواقع المحيط بالجميع، كانت هناك إشارة رمزية لوضع إسرائيل الحساس في المنطقة، والتي لم يسلم الكثيرون حتى بوجودها في المنطقة.

وكانت رحلة العمل في الدوحة مكدسة بالتحولات بالنسبة لي ولعائلتي. فقد ذكرتنا أحداث كثيرة خلال تلك الفترة بالحساسية الشديدة التي يثيرها وجودنا في دولة عربية، ولكن في مقابل ذلك، كانت تلك الرحلة مليئة بلحظات من الرضا والمتعة،

زرعت بداخلنا إيمانا بقوة العلاقات التي أقمناها وقدرتها على المساهمة في دفع التفاهم المشترك. وعندما ولد ابننا الثالث، «يوفال»، في شهر فبراير ١٩٩٩، حظينا بدليل إضافي على التغير الذي طرأ على رؤية أشخاص معينين في الإمارة، عندما بادر رجل أعمال قطري مهم إلى حضور حفلة المولود (السبوع)، والتي أحاط الضيوف خلالها المولود بالدفء وشدوا على أيدي الوالدين السعيدين. وقد جعلتنا السعادة الحقيقية، التي أحاطت بنا، نشعر بأننا حظينا بأيدي قريبة تسعى إلى دفعنا للشعور بالرضا في قطر.

ولذلك وفي هذا الشتاء نفسه، عندما ابلغوني بانتهاء خدمتي في قطر، وتعييني المتوقع نائبا لرئيس البعثة الإسرائيلية لدى الاتحاد الأوروبي في بروكسل (بلجيكا)، أجبت بمشاعر مختلطة. وجاء انتظار الأحداث التالية ليمنحني فرصة لتأمل من نوع آخر، كما لو أن القطار الجبلي «التليفريك» الذي كنا على متنه توقف فجأة، عند النقطة التي كان يمكن منها النظر إلى مشهد العلاقات بين إسرائيل وقطر منذ بداية انطلاقها. وكشف الميزان الذي استخدمته في التقييم صورة مركبة، تكثر فيها الظلال وانعدام الرؤية، ولكن كان بها أيضا الكثير من النقاط المضيئة، التي كان يمكن استقاء التشجيع منها.

ولا يمكن تجاهل أن جزءا كبيرا من السكان في قطر والمنطقة كلها لم يرغب أبدا في وجودنا بالإمارة العربية الواقعة في قلب الخليج العربي. وعلى مستوى متخذي القرار، كانت التصريحات القطرية المنشورة عن تجميد العلاقات، وضرورة الاتساق مع مواقف الدول العربية الكبرى والانتقادات اللاذعة التي تلقتها قطر من الخارج والداخل على حد سواء، قد زادت بشدة من صعوبة استمرار تنمية العلاقات مع إسرائيل، أو حتى القدرة على الحفاظ علي وجودها أساسا. وعلى صعيد الجمهور الواسع، وكذلك المثقفين ورجال الإعلام، كان من الصعب بالنسبة للكثيرين تفهم خروج حكومة قطر عن الصف العربي وتوقيعها اتفاقا يسمح بفتح مكتب للممثلية

الإسرائيلية في وسط العاصمة الدوحة. ولكن كانت هناك أسباب فتحت طاقة أمل لمستقبل العلاقات بين إسرائيل وقطر. فالأشخاص الكثيرون الذين حافظوا على وجود علاقات وطيدة لهم معنا طوال فترة عملنا في قطر، والذين شدوا على أيادينا في كل المناسبات، اثبتوا في كل مرة مجددا أن العلاقات الشخصية لها أهمية كبيرة، إلى جانب الأحداث في الشرق الأوسط، لتغيير وجه الواقع وزيادة التفاهم المشترك. وقد حظيت هذه الرؤية بدعم أعلى المستويات في قطر. وفي الصف الخلفي، ورغم الضغوط الشديدة التي تعرضت لها الإمارة كي تعود لمقاطعة إسرائيل بصفة تامة، وهي الضغوط التي تزايدت في الفترة التي حظيت فيها سياسة إسرائيل بسيول من الانتقادات في العالم العربي، رغم كل ذلك تمسك الأمير ومستشاروه المقربون بالعلاقات مع إسرائيل. وكان ذلك تعبيرا عن الرؤية التي تسعى إلى تشجيع التعايش مع إسرائيل كعنصر مهم بوسعه أن يساهم في ازدهار السلام بالشرق الأوسط.